



استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التقدم والعوامل التمكينية والعوائق

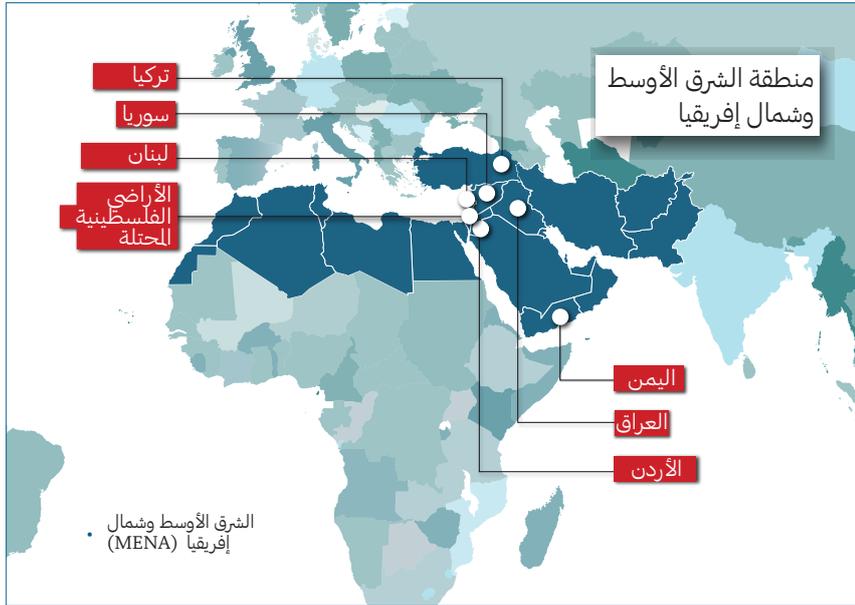
في حين أشارت الصفقة الكبرى لعام ٢٠١٦ إلى التزامها الدولي بالاستجابة بقيادة محلية في مجال الإغاثة الإنسانية، إلا أنه لم يتم إحراز سوى القليل من التقدم، من حيث السياسات والإجراءات، نحو التمكين المحلي للمساعدات. يهدف هذا البحث، بالتركيز على الاستجابة بقيادة محلية في مجال المساعدات النقدية والقسائم (CVA)، إلى فهم العوائق، والتقدم المحرز، والفرص المرتبطة بتنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

استخدمت هذه الدراسة البحثية النوعية مجموعة من مصادر البيانات الثانوية، بما في ذلك ٢٨ وثيقة من السياسات والمؤلفات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تم جمع البيانات الأولية من خلال مقابلات مع ٣٥ جهة فاعلة محلية ودولية من مختلف البلدان مثل العراق والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا وتركيا واليمن. كان الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على فترات التوتر بين الالتزام المبلغ عنه للقطاع الإنساني تجاه التمكين المحلي وبين الخطوات الفعلية المتخذة لتعزيز المساعدات النقدية والقسائم (CVA) بقيادة محلية. تؤكد التوصيات فيما بعد على مسؤوليات القطاع من أجل توسيع نطاق النهج المحلية بطريقة شاملة وعمليّة.

تعريف مصطلح 'قيادة محلية' ودوافع التغيير من منظور أصحاب المصلحة المختلفين

لم يكن هناك تعريف متفق عليه للمساعدات النقدية والقسائم (CVA) "بقيادة محلية". حيث اتفقت معظم الجهات المستطلعة على أن التمكين المحلي يعني أن الجهات الفاعلة المحلية، سواء الحكومية أو المحلية غير الحكومية، يجب أن تصبح مسؤولة عن تصميم أو تنفيذ أو إدارة أو تنسيق برامج النقد أو القسائم. ويرد في الجدول أدناه موجز لهذه التعريفات الأولية والأهداف المتصورة والدوافع وراء تنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية.

من منظور:	الجهة المحليّة المعرّفة	الأهداف المتصورة	الدوافع
المنظمات الدولية والاتحادات	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات غير الحكومية المحلية الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الموظفون ذوو الجنسيات المحلية العاملون في المنظمات الدولية 	<ul style="list-style-type: none"> شراكة المنظمات غير الحكومية الدولية مع المنظمات غير الحكومية المحلية "تمكين" المنظمات غير الحكومية المحلية من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية 	<ul style="list-style-type: none"> اتباع التصور التقليدي الوصول إلى المجتمعات والمناطق التي يصعب الوصول إليها تحسين جودة البرامج
الجهات المانحة	<ul style="list-style-type: none"> الحكومات الوطنية المنظمات المحلية غير الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> دمج نظم المساعدات الاجتماعية الموازية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة 	<ul style="list-style-type: none"> الاستدامة تقليل تكلفة تقديم المساعدات للاجئين الابتعاد عن النهج الإنسانية وتدفعات التمويل لتبني نهج الربط. تعزيز القدرة على الصمود
الجهات الفاعلة المحلية	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات المحلية غير الحكومية المنظمات المجتمعية 	<ul style="list-style-type: none"> القدرة على تصميم وتنفيذ وإدارة وتنسيق برامج المساعدات النقدية والقسائم بشكل مستقل عن المنظمات غير الحكومية الدولية استبدال المنظمات غير الحكومية الدولية إنشاء الشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز المساواة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تحسين جودة البرامج



الالتزامات والإجراءات المتعلقة بالسياسات الحالية

شكل عام، يشير الافتقار إلى السياسات والتوجيهات الواضحة بشأن الاستجابات بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إجماع عن الالتزام بتغيير جذري نحو التمكين المحلي. وتركز السياسات والإجراءات الحالية على ما يلي:

- ◀ زيادة المشاركة في فرق التنسيق.
- ◀ الموازنة مع نظم الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومات الوطنية.
- ◀ زيادة التمويل المباشر (وإن كان محدوداً) أو فرص التمويل العادل للجهات الفاعلة المحلية.

على الرغم من دعم هذه الاستراتيجيات للقدرات الفردية للجهات الفاعلة المحلية، إلا أن هذه الإجراءات لا تستثمر بشكل كافٍ الوقت والتمويل والثقة اللازمة لتحويل المساعدات النقدية والقسائم من خلال قيادة وتولي مسؤولية الجهات الفاعلة المحلية.

البرامج وأفضل الممارسات التي يكثر ذكرها

- ◀ استدامة++ في الأردن
- ◀ لجنة عنكاوا الإنسانية (AHC) في العراق
- ◀ اتحاد المساعدات النقدية في الأسواق الناشئة (CARMA) في سوريا

العوائق

ذكر أصحاب المصلحة سلسلة من العوائق العملية والأيدولوجية التي تحول دون تنفيذ الالتزامات السياسية المتعلقة بالمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. ففي الظاهر، يرتبط نظام التمويل والبنية الحالية للنظام الإنساني الدولي بالعوائق العملية. حيث تكافح الجهات الفاعلة المحلية من أجل إنشاء النظم المطلوبة والإجراءات التشغيلية اللازمة للامتثال للمعايير الدولية للمساءلة واللوائح العامة لحماية البيانات (GDPR) والشفافية.

وتكشف الأسباب الجذرية لهذه المشكلات عن موازين النفوذ الخفية وغير المرئية التي تحول دون توسع الجهات الفاعلة المحلية إلى تولى مسؤوليات قيادية. فالتصورات الدولية للفساد وتسييس الجهات الفاعلة المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تؤجج التردد حيال تمويل المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية وإنشاء الشراكات معها. وعلى الرغم من أن هذه المسائل قد تكون صحيحة في بعض الحالات، إلا أن الجهات الفاعلة المحلية شعرت بأن المجتمع الدولي غالباً ما يكون لديه عدم ثقة وتشكيك في الجهات الفاعلة المحلية بغض النظر عن السياق والأدلة المتوفرة. حيث ذكر أحدهم أن 'الجهات المانحة تخشى منحنا الثقة العمياء ووضع ثقتها فينا'. علاوة على ذلك، فإن التركيز المستمر على بناء قدرات المهنيين الأفراد يخفق في الاعتراف بخبرة المنظمات غير الحكومية المحلية.

العوامل والفرص التمكينية

- ◀ تبادل خبرات التعلّم والأدلة من المساعدات النقدية والقسائم المحلية أثناء الاستجابات الطارئة مثل قيادة الهلال الأحمر التركي لعملية تنفيذ المساعدات في زلزال كهرمان مرعش الأخير عام ٢٠٢٣.
- ◀ تعزيز فرق التنسيق المحلية مثل شبكة الاستجابة الممكّنة للمعونة (NEAR).
- ◀ إنشاء الروابط مع الحماية الاجتماعية والمبادرات المرتبطة بالرابطة الإنسانية والإنمائية.
- ◀ السياسات الحكومية التي تتطلب شراكات محلية ومنصفة.
- ◀ رقمنة المساعدات النقدية والقسائم التي تدعم المدفوعات المالية المباشرة عبر مقدمي الخدمات المالية المحليين (FSPs).



التوصيات الرئيسية

١. يجب أن تستمر المجموعات المشتركة بين المنظمات في اعتماد مبادئ توجيهية تشغيلية شاملة لخلق مساحة ورفع أصوات المنظمات المحلية وقيادتها.

أ. تيسير وتوفير الموارد للجهات الفاعلة المحلية لتبادل المعارف والخبرات على نطاق أوسع
ب. يجب على هذه المجموعات أيضاً الاعتراف والدعوة إلى التعامل المباشر مع الهيئات الوطنية مثل NEAR أو فرق العمل المعنية بالنقد المحلية الأخرى.

٢. تحتاج المؤسسات الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، والاتحادات، ووكالات الأمم المتحدة، إلى إنشاء خطط عمل عامة لإضفاء الصبغة المؤسسية على سياسات التمكين المحلي وتفعيلها مع إيلاء اهتمام خاص للمساعدات النقدية والقوائم. وينبغي أن يشمل ذلك:

أ. تحويل موقفهم إلى 'وسطاء معرفة' أو مستشارين فنيين يدعمون الجهات الفاعلة المحلية في تعزيز أنظمتها وعملياتها.
ب. تحديد مؤشرات ومقاييس النجاح التي تجعل المنظمات الدولية مسؤولة عن التزاماتها.
ج. رفع مستوى الآليات القائمة ذات القيادة المحلية وضمان استمرارها من خلال التعافي المبكر والتحويلات التنموية.
د. إتاحة المحادثات المباشرة بين الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات المالية.

٣. يجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تتحدى التحيز اللاواعي القائم داخل منظماتها وداخل النظام الإنساني. كما يجب أن ينعكس هذا في جهودها الرامية إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على سياسات التمكين المحلي مع إيلاء اهتمام خاص بالمساعدات النقدية والقوائم، والاعتراف بقوة الجهات الفاعلة المحلية في مجال المساعدات النقدية والقوائم وتعزيزها.

٤. يجب على المؤسسات المالية والاتحادات الدولية مراجعة عملياتها الداخلية لإنشاء مصادر تمويل مرنة وعادلة يمكن للجهات الفاعلة المحلية الوصول إليها.
أ. ينبغي أن يشمل ذلك المتطلبات التي تقتضي تطوير المنظمات غير الحكومية الدولية لاستراتيجيات التمكين المحلي والقيادة المحلية ضمن مقترحات مشاريعها.
ب. دعم تخصيص التمويل لتغطية التكاليف غير المباشرة أو العامة للجهات الفاعلة المحلية.
ج. يجب على الجهات المانحة والصناديق المشتركة القطرية التعامل مع الجهات الفاعلة المحلية بشكل مباشر.

٥. يجب على الجهات الفاعلة المحلية أن تستمر في المطالبة بالتنسيق الخاص بها والمساحات المشتركة بين المنظمات، ويجب على الحكومات الوطنية وضع لوائح وسياسات تتطلب من الجهات الفاعلة الدولية إنشاء شراكات متساوية تتمحور حول القيادة المحلية.